

مقدمة الدراسة

بعد مرحلة ١١ أيلول ٢٠٠١ “نجحت الإدارة الأمريكية عبر منظريها -الذين كان أغلبهم من المحافظين الجدد- في استثمار هذه الفرصة وتوظيفها في خدمة أهدافها الاستراتيجية بدلاً من أن تكون عائقاً امامها كما تصور البعض وأن الأحداث التي رافقت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠١ وفرت المناخ المناسب عبر التدخل عن طريق مبررات عديدة في المنطقة ، كان من بين تلك المبررات مكافحة الإرهاب، والقضاء على القاعدة، وغيرها من المسميات التي ظهرت للساحة الدولية آنذاك.

ثم سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك إلى استمرار توظيف الديمقراطية وحقوق الانسان ، والابتعاد عن منطلق القوة العسكرية واستخدامها، والعمل على تطبيق سياسة القوة الناعمة على أرض الواقع من خلال تعزيز الديمقراطية ، ودعم التبادل العلمي وتشجيعه والتعاون في مجال الأبحاث، والسعي عبر تحقيق الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والمساعدات الإنسانية .

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة مرحلة جديدة من مراحل إدارة النظام الدولي المستند إلى نظام القطب الواحد، وبعد ولاية الرئيس بوش الابن الثانية التي دعت بلاده إلى أن تغير من سياساتها التي ساهمت في نفور الكثير من المؤيدين بدلاً من جذبهم كما صرح به أغلب صناع القرار هناك، لذا اتجهت الولايات المتحدة إلى العمل الجاد في كيفية امتلاك رؤية جديدة لتوظيف الديمقراطية وحقوق الانسان من أجل تعويض الخسائر في المرحلة السابقة، فضلاً عن “الإخفاقات التي أصابت سياساتها خلال ولاية بوش الابن الثانية، لذلك شددت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كونداليزا رايس على التواصل، وأطلقت شعاراً جديداً يدعى بـ(المثالية العالمية) الذي كان يهدف إلى إشراك الآخرين بشكل فعال، والإصغاء إليهم وعدم التراجع عن الأهداف المثالية.

مشكلة الدراسة

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أثر واضح في إعادة تشكيل السياسة الدولية التي تشكلت ضمن إطار الحد من الإرهاب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمادت في سياستها حتى وصلت التي التدخل في الشؤون الداخلية للدول بما يخدم مصالحها لا لتحقيق الهدف الأساسي القائم على مكافحة الإرهاب، ذلك دفعنا الى محاولة السياسة الخارجية الأمريكية إبان فترتي الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ومدى التوظيف السياسي للإرهاب في سياستها الخارجية.

وعلى ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

كيف وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب في سياستها الخارجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٨م)،

وانبثقت عنه الأسئلة الفرعية التالية :

١- ما المقصود بمصطلح الإرهاب في أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي؟

٢- كيف وظفت الخارجية الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م في سياستها الخارجية؟

٣- الى أي مدى نجحت الخارجية الأمريكية في توظيف الإرهاب سياسياً وفقاً لمصالحها؟

فرضية الدراسة

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها

ان الولايات المتحدة وظفت نشر الديمقراطية وحقوق الانسان كأحد أدوات سياستها الخارجية لتحقيق مصالح وغايات معينة مرتبطة بالاستراتيجية العامة للولايات المتحدة

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أنها :-

١- تحاول الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة الإرهاب وهي ظاهرة عالمية قديمة حديثة، وكشفت معالم وخبايا الظاهرة للمهتمين والباحثين وصناع القرار في التعامل معها.

٢- يوفر معلومات للمهتمين والباحثين عن موقف السياسة الخارجية الأمريكية في تعاطيها مع ظاهرة الإرهاب وكيفية توظيف هذا المفهوم سياسياً في علاقاتها الدولية.

٣- قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع، فاغلب الدراسات التي تناولته إما من جانب قانوني أو اجتماعي.

٤- يفتح المجال أمام الباحثين والمهتمين بموضوع الإرهاب لتناول الموضوع على دول متعددة تعاني من مشكلة الإرهاب داخل نظامها السياسي.

أهداف الدراسة

تمحورت أهداف الدراسة على النحو التالي :

- ١- التعرف على مصطلح الإرهاب في أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي.
- ٢- دراسة السياسة الخارجية الأمريكية ومحدداتها تجاه الإرهاب.
- ٣- تسليط الضوء على الجهود الخارجية الأمريكية والدولية المبذولة في مكافحة الإرهاب.
- ٤- المساهمة في إيجاد دراسة تحليلية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وبيان مدى توظيف تلك الأحداث في السياسة الخارجية الأمريكية.
- ٥- إبراز مدى نجاح الخارجية الأمريكية في توظيف الإرهاب سياسياً وفقاً لمصالحها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

منهجية البحث

تستخدم الدراسة عدة مناهج نظراً لطبيعتها وهي :-

- ١- المنهج التاريخي : عرفه (أبراش) بأنه : المنهج الذي يوظف التاريخ إما من أجل معرفة علمية لأحداث الماضي أو لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة، ذلك ان حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها، بل هو امتداد لها، ولك نظام اجتماعي تاريخه الخاص، لأن الإقرار بمبدأ التطور معناه ان المجتمعات تنمو وتتغير عبر الزمان (أبراش، ١٩٩٩، ص١٣٧). ومن هنا نقول بأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، قد سلط عليها الأضواء أكثر من غيرها من العمليات الإرهابية، لكن التاريخ عرف حالات إرهاب متعددة قبلها مما يجعلنا ان نستعين بالمنهج التاريخي لمعرفة تلك الظاهرة والظروف التي أحاطت بها قبل ان نضعها في سياقها السياسي.
 - ٢- المنهج الوصفي التحليلي: يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه محاولة للوصول الى المعرفة الدقيقة او التفصيلية لعناصر المشكلة او ظاهرة قائمة للوصول الى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها(الرفاعي، ١٩٩٨، ص١٢٢).
- وهذا يجعل الباحث لأن يستخدم هذا المنهج لدراسة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية والكيفية التي استطاعت من خلالها توظيف الإرهاب سياسياً لخدمة مصالحها والنتائج المترتبة عليها.

المبحث الأول

فكرة توظيف الديمقراطية في السياسة الخارجية

المطلب الأول

بداية توظيف الديمقراطية

بالرغم من التباعد الكبير بين المصطلحين الإرهاب و الديمقراطية الا أنهما يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض فمن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أضحت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً وتركيزاً على نشر القيم والممارسات الديمقراطية انطلاقاً من قناعتها بان نشر الديمقراطية سوف يقلل من فرص انتشار الجماعات الإرهابية، لهذا عمدت الولايات المتحدة على الربط بين نشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن كون نشر الديمقراطية من المبادئ والقيم التي تسعى الولايات المتحدة على نشرها انطلاقاً من واجبها الأخلاقي الذي تؤمن به كونها تعتبر حارسة الديمقراطيات في العالم.

وجدت الولايات المتحدة نفسها أما عدو جديد إلا وهو الإرهاب، وكان لابد من استغلاله في سياستها الخارجية وجعله محفز استراتيجي كنشر الديمقراطية وفرضها على الأنظمة الاستيرادية وذلك للقضاء على الإرهاب، وفي هذا الصدد يقول(سرجيودي ميللو) أمام لجنة مكافحة الإرهاب في أكتوبر ٢٠٠٢م أن ((أفضل إستراتيجية بل الإستراتيجية الوحيدة لعزل وهزيمة الإرهاب هي عن طريق احترام حقوق الإنسان، وتشجيع العدالة الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية، مع تأييد سلطة حكم القانون^(١).

بعد وقوع الأحداث ارتأت الولايات المتحدة أنه لابد من مكافحة الإرهاب عالمياً، فمنحت لسياستها الخارجية ان تقوم بدور كبير في نشر الديمقراطية وخصوصاً ما يسمى بديمقراطية العالم العربي باعتباره هدفاً استراتيجياً وثيق الصلة بالأمن القومي الأمريكي بعد ان تبين للولايات المتحدة بأن استبداد بعض الأنظمة العربية لشعوبهم وقمعهم ونقص الفرص السياسية والاقتصادية في العالم العربي.

تساهم بشكل كبير في تجنيد الإرهابيين ضدها ومصالحها الحيوية في المنطقة، وفي كلمة ألقته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أما مجلس الشيوخ الأمريكي بأن الميزانية التيس طلبها الرئيس بوش من الكونجرس عام ٢٠٠٦م هي لدعم سياسة خارجية أمريكية مكرسة لخلق مناخ أكثر تشجيعياً لمسيرة الحرية وتعزيز الديمقراطية في العالم وهي مسيرة يتعين على الجميع تأييدها ومساندتها.

(١) البيومي، سالي: الحرب على الإرهاب كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان، السياسة الدولية، يناير ٢٠٠٧، المجلد ٤٢، العدد ١٦٧.

وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية ((إن هناك فترات انتقالية في بعض مناطق العالم مثل الشرق الأوسط، وتتسم الجولات الانتقالية الديمقراطية بالصعوبة في حقيقة الأمر، ولكن من حق الشعوب أن تعبر عن نفسها ويتعين علم الولايات المتحدة ان تقف الى جانب مبدأ أن العملية الديمقراطية مهما بلغت صعوبتها أفضل دائماً من استقرار زائف توفره النظم الدكتاتوري))^(٢).

وقد ربطت وزيرة الخارجية الأمريكية بين هدف هزيمة الإرهاب وبين بناء مستقبل تنتعش فيه الحرية ويسود فيه الأمل بين الشعوب واستشهدت بقول الرئيس بوش أنه على المدى الطويل فان الحرية والديمقراطية هما الركيزتان القويتان القادرتان على دحر أيديولوجية الكراهية والعنف، ولذلك تعهدت بأن تواصل الولايات المتحدة فتح المسارات أمام تقدم مسيرة التحول الديمقراطي^(٣).

(١) ماضي محمد، الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، موقع أخبار العالم الإسلامي - واشنطن، ٢٠٠٦.

<http://www.freewets.com/istamicworldnews/american-democracy.html.28.1.2012>

(٣) ماضي محمد، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثاني

الأهداف السياسية وراء توظيف الديمقراطية

بعد احتلال العراق اضحى للعيان بأنه هناك سياسة جديدة للمنطقة العربية اسوء بكثير من خريطة (سايكس بيكو)، فكانت الأحداث بمثابة فرصة تاريخية لتحقيق ما تصبو اليه، وفي قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، نجد ان المشروع الأمريكي ينطلق من ركيزتين هما^(١) :-

ان التدهور الكبير في الأوضاع العربية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتطلب البدء في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٢- ان هذه الأوضاع تشكل الأرضية الخصبة لبروز التطرف والإرهاب الدولي.

وحقيقة الأمر ان الولايات المتحدة تريد تغيير الأنظمة الاستبدادية وذلك من اجل القضاء على الإرهاب والكرهية والتخريض الموجه ضد مصالحها من جانب والمصالح الإسرائيلية من جانب آخر. وبينما كانت الحرب تدور في جنوب لبنان بين حزب الله وإسرائيل في عام ٢٠٠٦م، جاءت كونداليزا رايس في يونيو ٢٠٠٦م، لتعلن عن ولادة مشروعها الجديد وهو الشرق الأوسط الجديد من قلب (تل أبيب) وهو قد انسب اليها براءة هذا المصطلح، ويتضمن هذا المشروع خلق قوس من عدم الاستقرار والفوضى والذي يمتد من لبنان، فلسطين، سوريا، العراق، والخليج، فإيران، وصولاً لأفغانستان، ويضمن أيضاً بما يسمى بخلق ((الفوضى البناء)) والتي تحمل في طياتها شروط العنف والحرب في أرجاء المنطقة، كي تتمكن الولايات المتحدة وإسرائيل بواسطتها من وتحقيق أهدافها وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وفقاً لأجندتهما السياسية والجغرافية^(٢).

ولكن من واقع التحليل السياسي لتلك المشاريع السياسية والمبادرات ومما يطرحه الساسة الأمريكيان، يهدف الى رسم الهيمنة الأمريكية على العالم، وان كانت تحت مبررات الحرب على الإرهاب، وفرت أحداث أيلول/

سبتمبر فرصة فريدة من نوعها لإعادة بناء المنطقة والتي تمثل أكبر مناطق العالم اضطراباً من الناحية السياسية.

(١) حسين، غازي: الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العلمية والامبريالية الأمريكية دراسة، منشورات إتحاد الكتاب، دمشق، ٢٠٠٥، ص ١٠١.

(٢) جاه الرب، حساب الدين، خطط إعادة رسم الشرق الأوسط رؤية جيولتكية أمريكية، دار النشر الإلكتروني، كتب عربية، جامعة اسبوت، ٢٠٠٧، ص ٣٢.

فقد صرح كولن باول وزيرة الخارجية الأمريكي بأن النجاح الأمريكي في العراق ((يمكن ان يعيد تشكيل الشرق الأوسط بطريقة قوية إيجابية))^(٣).

بعد كارثة الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١م، تغير الوضع وتغير العدو، وتبدلت موازين القوى، فأصبح الإرهاب يشكل العدو الأول، وذلك بحسب ما عبر عنه المفكر والخبير في شؤون الإرهاب ولتر لاكور في كتابه الجديد ((لا نهاية للحرب))، فبعد أحداث أيلول وبدء الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، يمكن القول بأن الولايات المتحدة تريد رسم صورة جديدة للعالم تناسبها، وقد ظهر هذا جلياً في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي ٢٠٠٢، ٢٠٠٦^(٤).

وبعد ان خاضت الولايات المتحدة حربين في أفغانستان والعراق، واستخدام القوة العسكرية المفرطة لتثبيت موطن قدم لها في الشرق الأوسط القديم، ارتأت لنفسها ان تطلق مشروعها الجديد وهو الشرق الأوسط الكبير بحلته الجديدة، لكن المقصود من هذا المشروع محاولة الوصول الى العقل والوعي العربيين، لتغييرهما من الداخل، بسبب اعتقاد الأمريكيون بان الحرب تبدأ في عقول الرجل، ولمنع وقوعها يجب البدء بالعمل من هناك، أي عقول الرجال، ويجب العمل على العقل العربي، وذلك لمنع من استعمال الإرهاب لتحقيق الأهداف السياسية، ولإبعاده عن الإرهاب يكون ذلك عبر تنمية بشرية واقتصادية، وتغيير المناهج والتي كما يعتقد الأمريكيون بأنها السبب في ازدياد العنف والكره باتجاههم^(٥).

ويمكن القول ان أهداف هذا المشروع وان كان حبراً على ورق ولم يترجم عملياً على الأرض الا جزء بسيط من شكل مبادرات للإصلاح السياسي او الاقتصادي في بعض البلدان العربية، تبقى الإشارة بأن الهدف منه هو تفتيت المنطقة العربية وإضعافها مما يسهل على الولايات المتحدة في أحكام السيطرة عليها وعلى نفلها بشكل خاص، وأيضاً يعزز هذا المشروع من مكانه وهيمنة إسرائيل ودمجها في المنطقة .

(٣) باييس دانيال، بعد صدام إعادة بناء الشرق الأوسط في كتاب الشرق الأوسط الجديد، إعداد مركز الحرمين، نيويورك بوست، ١١ فبراير ٢٠٠٣.

(٤) حنا، الياس: هكذا تريد الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير في الشرق الأوسط الجديد، إعداد الحرمين، جريدة النهار، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٢٠-٢٢.

(٥) حنا، الياس، مصدر سابق، ص ٢٣.

كذلك بعمل هذا المشروع على استنزاف قوى تيارات الإسلام السياسي في صراعات منهجية داخل المنطقة وبين دولها بدل من توجيهها الولايات المتحدة على أراضيها كما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، او المصالح الأمريكية على أراضي دول أخرى^(١).

وستحاول الولايات المتحدة جاهدة لتطبيق الممكن منه.

(١) سماق محمد، الشرق الأوسط الجديد حدود الجغرافية أهدافه السياسية في كتاب الشرق الأوسط الجديد، إعداد مركز الحرمين شؤون سياسية، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

المبحث الثاني

التوظيف الأمريكي لحقوق الإنسان

المطلب الأول

دور وزارة الخارجية

ألفت قضية العلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان بظلالها بشدة على الساحة الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

حيث انه لأول مرة ومنذ صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، وما تلاها من اتفاقيات وعهود تتعلق جميعها بمختلف جوانب حقوق الإنسان، وضعت هذه الحقوق في موضع الاتهام، باعتبار ان الإفراط في حماية تلك الحقوق يتحمل مسؤولية تهديد الأمن القومي الأمريكي والذي أسفر في النهاية عن الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في أيلول سبتمبر ٢٠٠١م، وبحجة تلك الأحداث وتحت مبررات مكافحة الإرهاب تم الانقضاء على تلك المواثيق والتحلل منها بطريقة وأخرى، حيث تم انتهاك حقوق الإنسان في الداخل والخارج، فأصدرت القوانين الداخلية التي تتعارض أساس مع تلك الحقوق الأصلية، وخصوصاً تلك القوانين المتعلقة بالأجانب من العرب والمسلمين^(١).

فجاءت تلك الأحداث ايضا لتعطي الولايات المتحدة الضوء الأخضر لتتنصل من الالتزام بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، تحت ذرائع مكافحة الإرهاب، وفي هذا المضمون جاء تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش بعنوان (الانتهازية في مواجهة المأساة) وتحت عنوان فرعي (القمع باسم مكافحة الإرهاب)، رصدت فيه ردود أفعال العديد من الدول على أحداث سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأمريكية، واتهمتها باستغلال

تلك الأحداث إما لتبرير انتهاكاتها السابقة لحقوق الإنسان، أو لتصعيد هذه الانتهاكات تحت دعوى مقاومة الإرهاب بسلوك لا يخلو من الانتهازية واسعة النطاق على المستوى الدولي^(٢).

(١) فرحات، محمد: الإرهاب وحقوق الإنسان، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، العدد ١٠، حزيران، ٢٠٠٣.

(٢) فرحات، محمد، المصدر نفسه، ص ١٩.

من الضروري توضيح ازدواجية المعايير التي تتعامل بها السياسة الخارجية الأمريكية مع حقوق الإنسان من خلال توظيف هذا المفهوم لخدمة أجندتها السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، حيث كشفت أحداث أيلول سبتمبر ٢٠٠١م القناع عن الوجه الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية والمتخفي تحت شعار احترام حقوق الإنسان، هذا الشعار الذي استخدم وبقوة من قبل الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب من خلال إتباع سياسات خارجية تقوم على تهديد الدول الراعية للإرهاب والمصنفة من قبلها بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، ومنذ ذلك الحين تحول شعار الحرب على الإرهاب الى مبرر لانتهاك مبادئ حقوق الإنسان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

الأجهزة الأمنية بتوظيفه لتعتقل من تشاء وتستجوب من تشاء وتوقع عليه أقصى العقوبات، والدليل على ذلك هو اعتقال أكثر من ألف ومائتان شخص (١٢٠٠) من أصول عربية وإسلامية منذ وقع الأحداث^(٣).

بينما الآثار التي تركها تطبيق القانون الوطني على المستوى الخارجي، بالرغم من اعتباره هو قانوناً محلياً إلا انه احتوى على بعض التدابير التي تتجاوز الحدود الأمريكية، لأن الإدارة الأمريكية تؤكد بأنه يطبق على كل من يتورط في تهديدات إرهابية ضد المصالح الأمريكية داخلياً وخارجياً، ولكن الملاحظ هنا بأن الإدارة الأمريكية تبنت هذا القانون واعتبرته إحدى أدواتها لمحاربة الإرهاب حيث قامت بمساعي دبلوماسية حثيثة لإقناع حلفائها في حربها على الإرهاب بإصدار قوانين مماثلة لقانون باتريوت، فما كان إلا استجابة من تلك الدول لها^(٤).

ولعل التعريف الجديد للإرهاب الذي جاء به القانون الوطني، لا يميز بين الإرهاب وحق مقاومة المحتل، وعلى اثر هذا الموضوع أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية قائمة جديدة للمنظمات الإرهابية صنفتها على

قوائم المنظمات الإرهابية مثل حزب الله اللبناني، حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وحزب العمال الكردستاني وغيرهم.

(٣) الوجاني، أحمد: العلاقات الدولية في العشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين: أي أفق، الدورة الربيعية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ٢٠٠٢، ص ٦٥.

(٤) حكيم قيدوم، السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان بعد أحداث الحادي عشر، سبتمبر، ٢٠٠١، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ٩٥-٩٦.

عندما قررت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان والعراق، أصرت على ان تصبح حملتها العسكرية بطابع إنساني ونزعم أنها ذاهبة الى تلك الدول لتخليصهم من الأنظمة الدكتاتورية التي تحكمها وهي أنظمة إرهابية في نظرها ولتحقيق العدل والمساواة والدفاع عن مبادئ وحقوق الإنسان المنتهكة في هذه الدول، ولكن الرؤية الأمريكية الحقيقية غير ذلك فهي تخفي من وراء الحرب ضد الإرهاب أجندة أمريكية خاصة تعلق فوق المبادئ الإنسانية وغير الإنسانية^(٣).

قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالتدخل العسكري واحتلال دولة العراق تحت بند(التدخل الدولي الإنساني)) وذلك تحت مبررات وحجج وهي التدخل لحماية حقوق الإنسان المنتهكة وبشكل صارخ العراق.

ويلاحظ التسييس الواضح لمبدأ التدخل الدولي الإنساني وهذا الذي تخوف منه المفكرين والمختصين بمجال حقوق الإنسان حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الاعتبارات الأخلاقية بحماية حقوق الإنسان في العراق والمحافظة على الأمن والسلام الدوليين بتخليص العالم من النظام العراقي الشرير حسب ادعائهم ليخفوا الأطماع السياسية والاقتصادية الخاصة بهم ولعل سجن(أبو غريب) خير شاهد على مدى الانتهاكات التي قامت بها القوات الأمريكية في العراق، وكذلك سجن (غوانتانامو) الذي مورس فيه أبشع التعذيب للسجناء بحجج أنهم إرهابيين دون تقديم أي أدلة ملموسة في ذلك ، أو حتى السماح للدفاع عنهم من قبل محامين، او مؤسسات حقوق الإنسان في العالم.

(٣) عبد الحلیم، أميرة: الولايات المتحدة وحفظ السلام في أفغانستان، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣.

المطلب الثاني

أهداف سياسة الخارجية في توظيف حقوق الإنسان

أضحت قضية حقوق الإنسان من أوراق الضغط المهمة التي تستخدمها السياسة الخارجية الأمريكية في تحقيق أهدافها و مصالحها، فهي تستغل الأزمات والأحداث من أجل ذلك فبعد الأحداث استغلت موضوع مكافحة الإرهاب وربطه بحقوق الإنسان في تنفيذ تلك الأهداف، فأصبحت وسيلة ابتزاز سياسي تمارس الولايات المتحدة على بعض الدول، إن شعار ما يسمى ب(الحرب على الإرهاب)، وجدت فيه بعض الدول غير ديمقراطية فرصة لاستمرار الإرهاب.

سياساتها القمعية مثل بعض الدول العربية لمعاوية الأحزاب المعارضة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب ولذا أصبحت مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية مهددة، بالرغم من كونها جزء لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية التي تسعى فكرة الحفاظ على الأمن القومي الى حماية تلك الحقوق و المبادئ، وندل على ذلك بما قاله وزير الأمن الداخلي الأمريكي(توم ريدج))((إن الحرب التي يخوضها اليوم ضد الإرهاب الدولي هي حرب من أجل الحرية وهي أسمى الحقوق الإنسانية))^(١).

لقد استغلت الولايات المتحدة حقوق الإنسان في إطار سياستها الخارجية، من خلال ازدواجية المعايير في التعامل مع تلك القضية، بحيث يتم التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي يتم التعامل معها كأعداد

وخصوصاً الدول المارقة قبل كوريا الشمالية وإيران وسوريا بحسب التصنيف الأمريكي، في حين يتم التغاضي عنها بالنسبة للدول الصديقة، مثل إسرائيل^(٢).

(١) الشاهر شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٩، ط ١.

(٢) حكيم قيوم، السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، الجزائر.

المبحث الثالث

التدخل العسكري باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان

دراسة حالة أفغانستان والعراق

١- الأسباب السياسية.

٢- الأسباب العسكرية.

٣- الأسباب الاقتصادية.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية في أفغانستان والعراق

المطلب الأول

التوظيف السياسي بالتدخل العسكري في أفغانستان

في نظرة خاطفة الى الورااء وخصوصاً الى العام ١٩٩٧م عندما طرح مشروع القرن الأمريكي الجديد على يد(دونالد راميسفلد) والذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي في مناقشات سرية كأساس للسياسة الخارجية الأمريكية تلتزم في تنفيذه جميع الإدارات الأمريكية المتتالية والذي يهدف الى السيطرة على العالم^(١) حيث تم اختيار أفغانستان كمبرر لتفعيل هذا المشروع، لعدة أسباب سياسية واقتصادية وعسكرية، فكان لابد من الوقوف عند الأسباب الحقيقية التالية للتدخل العسكري في أفغانستان:

الفرع الأول // الأسباب السياسية :-

١- تاريخياً تعتبر أفغانستان منطقة حيوية ومهمة بالنسبة للولايات المتحدة كونها تقع في قلب منطقة وسط آسيا وتلك الميزة الجغرافية وضعتها محط أنظارها للاستفادة من هذا الموقع وخصوصاً بعد اكتشاف البترول في منطقة بحر قزوين فأصبحت المنطقة من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وبحسب تقرير صادر من

وزارة الخارجية الأمريكية فأن منطقة بحر قزوين تحتوي ما يعادل ١٦% من الاحتياطي العالمي من البترول^(٢).

٢- تعتبر الولايات المتحدة منطقة وسط آسيا وخصوصاً أفغانستان، نقطة ضعف رئيسية لحلف الناتو، وترى ان أمن هذه المنطقة يجب أن يكون في محور الاهتمام السياسي والعسكري لدول الحلف، حيث أن أي أحداث غير متوقعة في هذه المنطقة قد يسبب انتقال ميزان القوى لغير صالح الولايات المتحدة وحلفائها، وهو الأمر الذي أدى الى تطور مهام الحلف ليعطي تلك المنطقة الهامة إستراتيجياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً^(٣).

(١) عبد الحميد هشام، ١١ سبتمبر صناعة أمريكية الخطوة الأولى نحو تغير خريطة العالم وتنفيذ المشروع الأمريكي للقرن الجديد، دار الكتاب العربي، دمشق-القاهرة، ٢٠٠٦، ط ١.

(٢) أكسية مصطفى، ثروات آسيا الوسطى - قزوين من بترول والغاز، أمني في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص ٥٤.

(٣) ابو الخير مصطفى، الشرعية الدولية ومعتقل غوانتاناموا، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العربي، السنة الثامنة، ٢٠٠٧، ص ٢٨٤.

٣- رسم الخريطة السياسية الجديدة للمنطقة من خلال محاصرة الدول النووية باكستان والهند وجمهورية آسيا الوسطى.

٤- وصول أفغانستان بسبب الحروب الخارجية والداخلية الى حالة اللا دولة مثل الصومال^(١).

٥- التواجد الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى يعمل على انتزاع سيطرة روسيا عليها بشكل تدريجي وذلك من خلال التواجد العسكري بها، والاقتراب من إيران وذلك من خلال حصارها.

وفي النهاية يمكن القول بان المتتبع للحركات الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١، يلاحظ أن هناك (سيناريو) جديد بدأت ترسم ملامحه وذلك بهدف إعادة صياغة التوازنات السياسية في منطقة آسيا الوسطى التي تفصل بين الصين شرقاً وأوروبا غرباً، وبالتالي بسط النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال التواجد في أفغانستان بذريعة مكافحة الإرهاب.

الفرع الثاني // الأسباب العسكرية

١- عسكرياً لم يكن الهدف بعيداً عن اختيار أفغانستان كمتهم في أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث موقعها الجغرافي والاستراتيجي المهم، فهي تتوسط معظم القوى النووية في العالم (روسيا- الصين- الهند- باكستان- إيران في المستقبل) فوجود الولايات المتحدة في هذه الدولة بالذات يجعلها تشكل نقطة مراقبة لهذه القوى النووية فضلاً عن تحكمها في الصراع النووي بين الهند وباكستان ومراقبتها محاولات إيران الحقيقية والجدادة نحو السعي في امتلاك السلاح النووي^(١)، وأيضاً احتواء النفوذ الروسي.

٢- كان الهدف الأمريكي من إعلان الحرب واحتلال أفغانستان هو القضاء على الجهاد بدعوى القضاء على الإرهاب وعلى القاعدة وطالبان، فانحرفت عن هذه الأهداف لتبرر استمرار وجودها مع عدم انتهاء تحقيق الهدف، لكنها في الواقع انحرفت عن ذلك من اجل استخدام القوة العسكرية على الأراضي الأفغانية التي تتمتع بالموقع الاستراتيجي، فإنه لو تم القضاء على طالبان واعتقال المطلوبين فلن تكون لها حجة في البقاء في أفغانستان^(٢).

(١) أبو الخير مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٢) أبو الخير، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

(٣) حسنين محمد، مسيرة أمة باكستان وأفغانستان طريق واحد الجزء الأول، الناشر موقع الشيخ حامد العلي، مصر، ٢٠٠١.

٣- التواجد العسكري الدائم وإنشاء قواعد دائمة في أفغانستان سيؤمن مصالح واشنطن الرامية الى ضمان تدفق النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى^(١).

الفرع الثالث // الأسباب الاقتصادية :-

توجهت الإستراتيجية الأمريكية الى منطقة آسيا الوسطى، وخصوصاً قلبها أفغانستان، وبعد اكتشاف النفط في بحر قزوين، حيث تعتبر أفغانستان الممر الأساسي لنقل ثروات النفط والغاز من بحر قزوين الى الولايات المتحدة، فبدأت أهميتها بالنسبة لإستراتيجيتي الولايات المتحدة فاستعدوا لشن حروب من اجل الحفاظ على تلك المنطقة، ووضعوا تلك المنطقة من بين أولوياتهم السياسية، فوظفت حرباً من اجل ذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فاتهمت أفغانستان البلد الفقير بأنها راعية الإرهاب ومصدره الأساسي، فجمعت الأهداف من اجل القضاء على ذلك الإرهاب، ولكن الحرب وظفت بشكل اقتصادي كبير في ذهن أصحاب القرار الأمريكي للاستفادة من محتويات المنطقة النفطية، وهنا لرأي يتلائم مع بعض الذي أبدى رأيه بأن احتلال أفغانستان جاء لأسباب اقتصادية على رأسها السيطرة على منابع النفط وطرق

إمدادات النفط في آسيا الوسطى، وما دعوى الحرب على الإرهاب الا تهينة سياسية لنقل واقع الاحتلال والذي كان مرجح وقوعه حتى بدون أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١^(٢).

إن أهداف التدخل الأمريكي في أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب له هدفين أحدهما قصير المدى يمكن إسقاط نظام طالبان الذي يأوي تنظيم القاعدة والقضاء عليهما، والهدف الآخر بعيد المدى يمكن في التمركز الاستراتيجي في قلب منطقة آسيا الوسطى^(٣).

يمكن القول بأن أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١م كانت سبباً ظاهرياً لاحتلال أفغانستان لأطماع خفية تكمن في الإستراتيجية الأمريكية على المدى البعيد، وهو التمركز في وسط آسيا وذلك تحقيقاً لما جاء في مشروع القرن الأمريكي الجديد.

(١) سرور عبد الناصر، الصراع الاستراتيجي الأمريكي - الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة ١٩٩١-٢٠٠٧ مجلة جامعة الأزهر غزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١١، ١٤+ B

(٢) الشجاع احمد، دور الغرب في أزمت العالم الإسلامي تقارير وتحليلات، ٢٠٠٩، صنعاء، ط١.

(٣) سرور عبد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

المطلب الثاني

التوظيف السياسي بالتدخل العسكري الأمريكي في العراق

بدأت نتيجة الرؤية الأمريكية بعد ما انتهت مهمتها في احتلال أفغانستان وتحقيق ما حققته من أهداف سواءً كانت علنية أو خفية، الى المنطقة العربية وخصوصاً العراق لما تشكله تلك الدولة على خطر للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية بحسب زعمها، فلم يكتفي الحال الى معاقبة طالبان وتنظيم القاعدة فحسب بل امتد ذلك الى دول أخرى، وهذا ما صرح به نائب الرئيس الأمريكي ديك تشين بأن التركيز على بن لادن أو تنظيم القاعدة لا يكفي، وإنما الأهم هي الدول والنظم والمؤسسات السياسية التي تراعي الإرهاب^(١).

من خلال المقولة التي تقول بأنه لا صداقة دائمة في السياسة الدولية، نجد تلون السياسة الأمريكية، فحين كانت الحرب التي يخوضها النظام العراقي مع إيران، تصب في خدمة الأهداف الإستراتيجية للمصالح

الأمريكية، كان يحصل على البراءة والتقدير، وحين يصبح النظام عائقاً أمامها لتحقيق مصالحها، تشوه صورته في المحافل الدولية وتوضع الذرائع لشن الحرب عليه^(٢).

بعد أحداث أيلول سبتمبر أضحى النمط السائد هو التدخلات الجماعية الدولية، بمبادرة وقيادة الولايات المتحدة وتحت إطار الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) أو تحت أطر أخرى (حلف الأطلسي)، ولقد اقترن هذا التدخل بمبررات أهمها التدخل لحماية حقوق الإنسان، أو محاربة الدول الراحية للإرهاب، أو الدول الشريفة بحسب تصنيف الولايات المتحدة، أو التدخل لحماية القيم و الديمقراطية التي تدافع عنها، وكانت الأداة العسكرية هي الأداة المستعملة في تحقيق تلك الأهداف والذي يكمن خلفها أهداف أكبر بكثير من تلك المبررات.

(١) المرابي محمود، سفر الموت في أفغانستان الى العراق وثائق الخارجية الأمريكية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ط ١.

(٢) قدوري زبير، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣.

تاريخياً لم يكن التدخل العسكري الأول للولايات المتحدة في شؤون الدول فلقد اجتاحت آلتها العسكرية العديد من الدول، بقصد إسقاط أنظمتها الغاشية وزعاماتها الاستبدادية، حتى وصل الأمر الى حد وصف القادة المحليين في هذه التدخلات الأمريكية في العالم ((بالمهام الأسطورية و الخرافية)) مستدلين فذ هذا الاتجاه على التجريبتين الألمانية واليابانية بعيد توقف الة الحرب العالمية الثانية باعتبارهما مثالين صالحين لقياس مدى فعالية التدخل الأمريكي السريع لمعاونة الشعوب في إعادة بناء دولهم ومجتمعاتهم^(١).

بدأت الولايات المتحدة باستخدام كل وسائلها الخارجية في حشد الدعم الدولي لضرب العراق، بهدف إسقاط نظامها الدكتاتوري الذي يشكل احد الأضلاع المهمة في ما يسمى بمحور الشر، بالرغم من قيامها باحتلال العراق وغزوه في ابريل ٢٠٠٣م إلا أنها لاقت رفضاً عالمياً لعد وجود أي دليل يربط بين العراق وتنظيم القاعدة الذي كان وراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فكل المبررات الظاهرية التي قدمتها الولايات المتحدة للتدخل رواجاً، وترحيباً دولياً، ولكن لا بد من معرفة ما هي الأسباب الحقيقية التي

أدت بالنهاية الى احتلال العراق، وسنبحث عن الأسباب الحقيقية والخفية فيما يتعلق بالتدخل العسكري في العراق والتوظيف السياسي في غزو العراق ويمكن تلخيصها في ما يلي :-

الأسباب السياسية :-

هناك العديد من الأسباب السياسية وراء التوظيف السياسي في التدخل في العراق نذكر منها^{(٢)(٣)}.

١- جوهر الرؤية الإستراتيجية الأمريكية في العراق قائم على تغيير نظام الحكم فيه وإقامة نظام ديمقراطي يحتذى به، والذي سوف يكون بداية للتغيير في العالم العربي، بتحقيق ذلك بمثل خطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

٢- الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية وبلا منافس حقيقي، يمكنها من تحقيق مشروعها الإمبراطوري في السيطرة على العالم.

٣- فرض العزل على إيران وحصارها والتلاعب بميزان القوى داخلها بما يفرض عليها أما الإذعان او التعاون مع السيناريو الأمريكي في المنطقة، واما تعرضها لضغط عنيف يؤدي الى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسية بديلة للحكم الإسلامي فيها.

(١) النصر واي صلاح، العراق في الإستراتيجية الأمريكية اي مشروع الدولة الجديدة السياسية الدولية، المجلد ٤٠، ١٦٠٤، ٢٠٠٥.

(٢) رفعت سعيد، التطور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، شؤون عربية ٢٠٠٢، ع ١١٢.

(٣) الشاهر، شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، ط ١.

٤- إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة بما يلاءم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة وما يتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها، وتحديد ترتيب الدول العربية في سلم اهتمامات الولايات المتحدة على أساس فاعليتها في خدمة مصالح الولايات المتحدة، وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة، وإيجابية دورها في التأثير على محيطها العربي لتسويق هذه السياسة.

٥- إطفاء نزعات الثأر الأمريكية الداخلية بإظهار استمرار الحملة ضد الإرهاب ومحاولة تجسيدها في توجيه ضربة عسكرية لدولة عربية إسلامية ذات توجهات مثيرة للخلاف على الصعيد الدولي، وذلك في ضوء صعوبة مواجهة العدو الحقيقي الذي لا يعرف له ملامح، أو كيان، أو عنوان.

٦- محاولة توظيف الحرب ضد العراق لدعم شعبية الرئيس في الانتخابات الرئاسية القادمة من جراء الاستمرار في سياسة الإدارة الأمريكية لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي، وذلك على الرغم مما تعانيه الأوضاع الداخلية الأمريكية من ركود اقتصادي، وكساد مالي، وتقييد في بعض الحريات النية .

إن جميع الأسباب السياسية السابقة لم تمس في جوهرها أي مبرر يستدعي التدخل العسكري في العراق، فتغيير نظام الحكم في العراق هو من أجل إقامة نظام موالي للولايات المتحدة الأمريكية، مما يحافظ لها على مكانتها كقوة عظمى وحيدة بلا منافس، كما أن احتلال العراق سيجعل باقي الدول ذات العلاقة الإستراتيجية مع روسيا كإيران وسوريا ضمن ملعب الولايات المتحدة الأمريكية، مما يسهل عملية حصارها ولا يبقى أمامها سوى التعاون أو تغيير أنظمتها.

ذلك كله سيساهم في إعادة صياغة الخارطة السياسية في المنطقة كلها، بما يتلائم مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وحدود الدور للدول وفقاً للرؤية الأمريكية، خصوصاً الدور الإسرائيلي فيها، لخدمة المصالح الأمريكية و الحفاظ عليها، هذا المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي، فقد استغلت الحرب على العراق من أجل الدعم للانتخابات الرئاسية الأمريكية ومن أجل إطفاء نزاعات الثأر الأمريكية الداخلية التي تسببت في توتر البيئة الاجتماعية الأمريكية.

الأسباب الاقتصادية

١- السيطرة على منابع النفط العراقية وثروات العراق الاقتصادية، والتي تمثل الأجندة الخفية للولايات المتحدة، لأن النفط يحتل مساحة واسعة في الفكر الاقتصادي والسياسي الأمريكي، لاعتباره سلعة إستراتيجية ترتبط مباشرة بالأمن القومي الأمريكي وفي هذا الصدد يقول مستشار الرئيس بوش الابن للشؤون الاقتصادية (لورانس ليندساي) في تصريح له قبل الحرب على العراق بأن ((النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق، وإن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الإستراتيجية في حالة نجاح الحرب))^(١).

٢- الاقتراب من منابع النفط في الخليج والإطالة على ينابيع النفط في إيران وبحر قزوين، سعياً للتحكم باقتصاديات العالم، فهم ينظرون الى ان هذه الثروة شاءت لها الأقدار ان يديرها جهلة متخلفون لا يفقهون معنى الحضارة والتقدم و الديمقراطية^(٢).

٣- فتح آفاق الاستثمار الأمريكي أما الشركات الكبرى من خلال إعادة اعمار كم من أفغانستان والعراق، وهي ما تسمى بسياسة الباب المفتوح.

ان الدافع الاقتصادي الحقيقي وراء الحرب على العراق تمثل في السيطرة على النفط العراقي والاقتراب من آبار النفط الإيرانية، مما يسهل عملية التحكم الأمريكي في شركات النفط على مستوى الشرق الأوسط ومنها السيطرة على منطقة الأوراك العالمية ما يضمن لها استمرار التفرد والهيمنة على العالم هذا من جانب، وتحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي ومستوى صرف الدولار الذي بدأ في النزول بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

الأسباب العسكرية^(١)(٢): -

١- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي المميز للعراق، فالعراق يمثل ثاني أهم موقع من الناحية الإستراتيجية في الشرق الأوسط بعد مصر مباشرة فهو نقطة التقاء إستراتيجية بين مناطق الخليج وشمال غرب آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وان الجوار الجغرافي للعراق المتمثل بكل من إيران وسوريا يكتب أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية في ضوء ما يحققه ذلك من تمكين الوجود العسكري الأمريكي في العراق من ممارسة تهديد مباشر على نظامي الحكم في الدولتين.

(١) محمود أحمد ، العراق في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، ٢٠٠٣، ص ١٥٤٤.

(٢) السويجي عبد الله، نجاح أمريكا في العراق، موقع محيط نقلاً عن جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٧.

٢- تثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج بصورة دائمة، وركيزة أساسية لوجود العسكري ليس في منطقة الخليج فحسب، وانما منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة المربع الاستراتيجي الذي يقع العراق في القلب منها والتي تضم الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

٣- أن الوجود العسكري في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك قدرة أكبر على احتواء الدول للمعادية للولايات المتحدة ومواجهتها انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي للعراق، وهي بالتحديد إيران وسوريا فالولايات المتحدة لا تنفي إطلاقاً نيتها استهداف هاتين الدولتين، فإيران وسوريا تعتبر من الدول التي تصنفها الولايات المتحدة ضمن (محور الشر).

٤- ان الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو تعزيز أمن إسرائيل وإبقاؤها قوية ومتفوقة عسكريا على المحيط العربي الذي تعوق تقدمه وتزرع فيه الفتن والقلاقل والاضطرابات والتفرقة والحروب، فالكيان هو بمثابة حاملة طائرات ثابتة في قلب الوطن العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وخط الدفاع الأول عن مصالحها في المنطقة هذه المصالح التي لا نبالغ اذا قلنا بأنها تطال تخريب الإسلام ومحاربتة، وها هي تهمة الإرهاب تلتصق به في الأدبيات الإعلامية والسياسية الرسمية الغربية، ولدى الجبهة الكثيرين.

ويمكن القول بان كل هذه المبررات ما كانت لتلقي تطبيقا لها الا بعد وقوع الهجمات على الولايات المتحدة وبالتالي أعطت الذريعة للإدارة الأمريكية للتطبيق العملي في تنفيذ تلك الأجنداث الخفية على أرض الواقع من احتلال أفغانستان ومن ثم العراق، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

(١) الشاهر، مصدر سابق، ص ١٩٢-١٩٣.

(٢) السويجي، مصدر سابق، ٢٠٠٧.

النتائج

من خلال مراحل الدراسة بدءاً بالدراسة التأصيلية للإرهاب ومروراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على المستوى المحلي الأمريكي والدولي وانتهاء بالتوظيف السياسي للإرهاب من قبل السياسة الأمريكية في سلوكها الخارجي، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تلخص في الآتي :-

١- عدم التوصل الى مفهوم محدد لمصطلح الإرهاب وذلك بسبب ارتباطه بإشكالات كبرى تعاني منها اغلب مفاهيم العلوم الاجتماعية، إضافة الى ذلك الاختلاف ما بين الدول على تعريف مفهوم الإرهاب تبعاً لاختلاف بيئتها الداخلية والإقليمية، وعلاقتها الدولية وهي مرتبطة بالمصالح.

٢- بالرغم من الجهود الدولية المبذولة في مكافحة ظاهرة الإرهاب لاحتوائها ومحاولة وقف النشاطات الإرهابية، إلا ان المجتمع الدولي بقى عاجزاً عن لجم تلك العمليات الإرهابية وسيبقى الإرهاب جزءاً من مظاهر السياسات الدولية المعاصرة، وستبقى المنظمات الدولية أداة غير فاعلة في مواجهة ظاهرة الإرهاب.

٣- تركت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، آثاراً على كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية داخل المجتمع الأمريكي، والذي أدى بدوره الى تقليص العديد من الحريات العامة ووضع قوانين طارئة تنافت في مضمونها مع مبادئ الديمقراطية الأمريكية ومبادئ حقوق الإنسان.

٤- تقسيم العالم الى فسطاطين بحسب سياسة بوش الابن الى : فسطاط الخير، وفسطاط الشر، بمعنى اما مع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الشر، أو ضد الولايات المتحدة الأمريكية بجانب الإرهاب.

التوصيات

من خلال الدراسة يوصي الباحث بما يلي :-

١- الاستمرار بالمطالبة بعقد مؤتمر دولي على مستوى هيئة الأمم المتحدة من أجل وضع تعريف محدد للإرهاب في الحال دون التسويق والمماطلة من قبل الدول الكبرى المستفيدة من عدم تعريفه، وذلك من خلال اتفاق المجتمع الدولي على هذا التعريف الجامع والشامل ومن ثم وضع إجراءات مكافحته وفقاً للتعريف المتفق عليه من قبل المجموعة الدولية.

٢- تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب على النحو التالي :-

أ- من خلال التنسيق والعمل المشترك في تبادل المعلومات المتعلقة بشبكات الإرهاب من قبل جميع الدول، وتحليل تلك المعلومات تحليلاً دقيقاً ومن ثم الاستفادة منها في مكافحة ظاهرة الإرهاب، وهذا يعطي طابعاً تعاونياً بين الدول وثقة أكبر في تبادل المعلومات.

ب- إنشاء مركز معلوماتي تحليلي دولي لدراسة أسباب ودوافع الإرهاب من قبل مختصين وأكاديميين وسياسيين ومفكرين، ووضع توصيات وتقديمها لأصحاب القرار السياسي للاستفادة منها وتطبيقها حال وقوع عمليات إرهابية.

ت- إنشاء جبهة دولية تكون مرجعيتها هيئة الأمم المتحدة وذلك من أجل العمل الجماعي لمكافحة الإرهاب.

٣- عدم التفرد في العمل على مواجهة الإرهاب على المستوى الدولي من قبل الدول الكبرى، وذلك من أجل عدم إعطاء الذريعة لتوسيع دائرة العنف.

٤- عدم الكيل بمكيالين، في استغلال وتوظيف الهجمات الإرهابية في انتهاك حقوق الإنسان كمبرر لمحاربة الإرهاب.